مناقشة لموقف "فلسطين الثورة" و"الجبهة الوطنية الفلسطينية" تجاه مخطط الادارة المحلية وانتخابات البلديات :

كيف يَرفضون الادارة المحلية ويقبلون الانتخابات في ظل الاحتلال؟

● مخطط الادارة المحلية ، وانتخابات البلديات ، وجهان لعملة اسرائيلية واحدة ، مضمونها الرئيسي يستهدف خلق البديل الاستراتيجي عن المقاومة الفلسطينية المسلحة ، وذلك من خلال ايصال قيادات فلسطينية عميلة مدجنةومسيسة بايديولوجيا الاحتلال الاسرائيلي لارض الوطن ، وقابلة باطروحات سلطات الاحتلال من تعايش (اسرائيلي ـ فلسطيني) تحت مظلة النظام الاسرائيلي وقوانينه العسكرية وتوجهاته الاقتصادية والسياسية ، الى استعداد هذه القيادات الكامل لتنفيذ حلقات المخطط الصهيوني ـ الامبريالي ـ الرجعي ، والرامية الى مراكمة الدور المناط بهذه القيادات ، وتدرج صلاحياتها واتساعها لتنتقل من موقع القيادات المدنية والتي قبلت بالحلول محل الضباط العسكريين الاسرائيليين لتتبوأ مراكز مدنية وسياسية الى ان تصبح ـ ضمن اخراج مخطط له ـ هي الممثل السياسي المطروح اسرائيليا للشعب الفلسطيني بدلا عن المقاومة المسلحة وهي الممثل « الحقيقي » و « الشرعي » لجماهير الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة وخارجها ، وتدريجيا تحاول سلطات الاحتلال اكساب هذه القيادات العميلة والتي تنفذ مخطط العدو ـ اكسابها « الشرعية » المطلوبة ، ولتكون قادرة على الذهاب الى مؤتمر جنيف لمحاورة اسيادها الامبرياليين والاسرائيليين ، وبهذا تضمن اسرائيل وجود قيادات معتدلة جدا وعلى استعداد ان توقع صكوك الخيانة، والتفريط بارض الوطن مقابل تعزيز مواقعها ، وامتيازاتها الطبقية في ظل الاحتلال العدواني لفلسطين ، وفي كنف تشريعاته ومؤسساته ، ضاربة بذلك عرض الحائط بكل اماني وطموحات الجماهير الشعبية ، والاف الشهداء والمعتقلين من ابناء شعبنا والتضحية بالامه ومعاناته عشرات السنين متناسية المذابح والمآسي ، والدمار الذي لحق بشعبنا .

● وكانت المرحلة التي اعقبت هزيمة حزيران ١٩٦٧ مناسبة جدا لطرح مشروعات العدو التآمرية لتحقيق ما يصبو اليه من تكريس للاحتلال ، وتهويد للمناطق المحتلة ومصادرة للاراضي العربية ، ومحاولة خلق اطارات طبقية جديدة مرتبطة بالاحتلال ومستفيدة منه ، ومن هنا كان مشروع شمعون بيريس وزير دفاع العدو الذي طرحه باسم وزارته ايام كان وزيرا للمواصلات تحت اسم « مشروع الادارة المحلية » والذي توبع الترويج له ومحاولة انجاحه ، واجراء الاتصالات المتعلقة بذلك فيما بعد من خلال اجهزة وزارة الدفاع الاسرائيلية والتي رأسها بيريس نفسه.

ـ وحين اجرى بيريس اتصالاته تلك قوبل مشروعه وتحركه ببرود ورفض من معظم الشخصيات التي تم الاتصال بها في فلسطين المحتلة ، ولم يشذ عن هذه المسالة سوى عملاء العدو التقليديين امثال الشيخ محمد الجعبري رئيس بلدية الخليل ، والذي جاهر بالمشروع ، ودعا الى تحقيقه وضرورة اعطاء فلسطينيي الارض المحتلة نوعا من الحكم الذاتي تحت حكم العدو وقوانينه الجائرة ، ورفض ان تكون المقاومة الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني ..

● وبالاضافة الى الجعبري فقد وجد من يدعم مشروع سلطات الاحتلال ويروج له :

ـ رشاد الشوا : رئيس بلدية غزة العميل المشهور
ـ عزيزة شحادة المحامي
ـ حنا جنحو
ـ د. عباس الكرد
ـ محمد شلباية
ـ د. عيسى السلطي
ـ حمدي كنعان
ـ الياس فريج
ـ فرح الاعرج
ـ معزوز المصري
ـ صلاح العالم
ـ عبد القادر عرفه

● وهذا نشاط الوزير بيريس ، واجهزة وزارته في استكمال حلقات مؤامرة « الادارة الذاتية والحكم المحلي » خلال الفترة التي رافقت رحلات كيسنجر التي سبقت اتفاقية سيناء الخيانية مع نظام العمالة المصري ، وفي الاسبوعين الاخيرين ، عاود شمعون بيريس نشاطه من جديد ، وقام بمجموعة من الاتصالات والتحركات هدفها احراز خطوات جديدة وعلنية على صعيد تطبيق فكرة مشروع « الادارة المحلية » خاصة وان جو التسوية واتفاقية سيناء تسهم الى حد بعيد في توفير المناخ الملائم لها .

● ولقد قوبل تحرك بيريس الجديد بسلسلة من مهرجانات الرفض والادانة الشعبية لهذا المشروع ـ المؤامرة حيث اعلنت الجماهير في الناصرة ونابلس والقدس وغزة موقفها الثوري المبدئي من مشروع الادارة الذاتية ، ومشروع انتخابات البلديات مسجلة بذلك موقفها الوطني المنتظر ، والذي لا يساوم على مصيره ومستقبله او يوافق على مهزلة الانتخابات ، وهي الحلقة الاسرائيلية المكملة لمشروع الادارة والحكم المحلي لما يحمله المشروعان (الحكم المحلي وانتخابات البلديات) من مضامين سياسية مرتبطة باستراتيجية العدو التوسعية والتهويدية .

موقف الجبهة الشعبية المعلن :

● ولقد اعلنت الجبهة الشعبية موقفها المبدئي من مؤامرة العدو هذه ، وسجلت ذلك في مذكرتها التي قدمتها الى « كافة القوى الوطنية والتقدمية الفلسطينية والعربية والصديقة» بتاريخ ١٩٧٥/٩/١٥ ـ نشرت في « الهدف » العدد السابق رقم ٣٢٣ وتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٥ ـ حيث جاء في المذكرة :

« ان موقفنا الثوري الحاسم ، هو الرفض المبدئي والادانة الثابتة لمشروع الادارة المدنية الذاتية، وانتخابات البلديات ـ حيث تتم هذه ضمن اطار الاحتلال الصهيوني ، وضمن سياق التسوية

كيسنجر والشيخ الجعبري

حملات التفتيش .. اين منها عهد محاكم التفتيش

السياسية وتنفيذا لمخططات عدونا التوسعية لانهاء الشخصية الفلسطينية الثورية ، وتهييئ صورة المقاومة المسلحة ، وانهاء البندقية الفلسطينية وهي الممثل الشرعي والحقيقي لنضال جماهيرنا في الداخل والخارج ، وبهدف طمس كيان الشعب الفلسطيني وممثليه الاصليين حيث ان قبول مبدأ الانتخابات في ظل الحكم العسكري الاسرائيلي مرفوض من اساسه ، والقبول بالانتخابات في هذه المرحلة التي وصلت فيها الحلول الاستسلامية الى حد ابرام اتفاقية سيناء ـ المؤامرة معناه القبول بالاحتلال وبمشاريع العدو في « التعايش الفلسطيني ـ الاسرائيلي » وهذا ما لا تقبله جماهيرنا حيث ان المواقف الوطنية لا تقبل انصاف الحلول او المساومة على مستقبل الارض والانسان الفلسطيني .. »

● ولقد دعت الجبهة الشعبية كل المنظمات الفلسطينية والعربية التي تجسد الكفاح المسلح او تلك التي لا تجسده وكل الانظمة الوطنية العربية التي يهمها افشال مشاريع العدو في الارض المحتلة الى الحوار والتفاعل لبلورة موقف ثوري موحد تجاه مشروع « الادارة المحلية وانتخابات البلديات » ليسند الى « برنامج سياسي واعلامي وعملي واحد » لاحباط مشروع العدو وتفويت الفرصة عليه والقيام بعد ذلك بخطوات عملية : اعلامية ، وعسكرية رادعة لافشال المشروع الذي يحمل في ثناياه مخاطر كبيرة على مستقبل نضال شعبنا وجماهيرنا .

● وفي هذا المجال نؤكد مجددا ترحيبنا باي حوار، ونسعى اليه ، او مقال يستهدف بموضوعيه ومسؤوليه الوصول الى قناعة مشتركة حول هذه المسالة تمهيدا للشروع في اتخاذ خطوات عملية لمحاربة المخطط الاسرائيلي ، وتعريته وفضح الرموز المتعاونة مع العدو القابلة بتنفيذ حلقات المخطط العدواني .

● وانطلاقا من هذه الروحية المبدئية والمسؤولة ـ فاننا سنناقش المقال الذي ظهر في « فلسطين الثورة» بتاريخ ٧٥/١٠/١٩ العدد ١٦٥ تحت عنوان « مخطط الادارة المدنية امتداد لاتفاقية سيناء » ، كما سنناقش رأي « الجبهة الوطنية الفلسطينية » المسجل تحت عنوان « تقرير عن مشاريع الادارة المدنية والانتخابات للمجالس القروية والبلدية في الضفة الغربية » و « المؤرخ » في ٧٥/١٠/١٠ والذي وصلنا متاخرا .

« فلسطين الثورة »

فصلت « فلسطين الثورة » بين « مخطط الادارة المدنية » و « انتخابات البلديات » حيث هاجمت مشروع الادارة المحلية ، وربطت بين مرحلة تطبيقه وبين اتفاقية سيناء الخيانية ، واعتبرت ان نجاحه سيمكن العدو من احكام سيطرته على الاراضي المحتلة، وسيتيح الفرصة امام ايجاد قيادات بديلة « لمنظمة التحرير » وهو الامر الذي ترفضه ـ اما عن « انتخابات البلديات والمجالس القروية » ـ فموقف « فلسطين الثورة » ، يختلف حيث تبنت الموقف الداعي الى « ضرورة توصيل عناصر وطنية للمجلس البلدي في نابلس » ودعت الجماهير الى ممارسة حقها الانتخابي لاختيار « العناصر الوطنية » .

□ حيث ذكرت « فلسطين الثورة » حول مخطط الادارة المحلية :

« فلقد ظهر العدو الصهيوني يحاول باستمرار اغتنام الظروف المناسبة من اجل انجاح مخطط الادارة المدنية الذي يتيح في حال نجاحه فرصة للعدو كي يحكم سيطرته على الاراضي المحتلة بخلق قيادة بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية تأتمر باوامر العدو الصهيوني نفسه » .

ثم تضيف المجلة قائلة « ان جماهير شعبنا التي اعلنت سخطها واستنكارها لاتفاقية سيناء عاقدة العزم على مواصلة النضال ضد مخطط الادارة المدنية، ولن يفلح العدو الذي يحاول ان يستثمر الاوضاع الناتجة عن اتفاقية سيناء في خلق قيادة بديلة لمنظمة التحرير » .

□ ونحن نتفق مع « فلسطين الثورة » في ان « مخطط الادارة المحلية » هو جزء من استراتيجية العدو الصهيوني لتهويد المنطقة ، واحكام سيطرته ، وخلق قيادات بديلة للمقاومة الفلسطينية .

ـ الا اننا نختلف واياها حول ـ قبولها ، وتبني الموقف الداعي لخوض الانتخابات « لايصال عناصر وطنية » في ظل الاحتلال وقوانينه ، حيث ذكرت « فلسطين الثورة » حول انتخابات البلديات المزمع اجراؤها في تشرين الجاري ومارس القادم الاتي :

« كما عقد اجتماع في المدينة ، ضم مجموعة من ممثلي المؤسسات الجماهيرية ـ والنقابات والنوادي، حيث ناقش المجتمعون قضية الانتخابات ، وضرورة توصيل عناصر وطنية للمجلس البلدي ، وعقدت اجتماعات مماثلة في مدن اخرى كان الاتجاه السائد فيها هو اختيار عناصر وطنية ومعادية للاحتلال » .

ـ وفي فقرة اخرى ، تقول « فلسطين الثورة » : « الموقف الذي يجب اتخاذه لعزل العناصر التي يمكن للعدو ان يستند اليها في مخطط الادارة المدنية » .

وهنا نسجل الاتي :

١ ـ ان عملية الفصل التعسفي بين مشروع الادارة المحلية ، وانتخابات البلديات مسالة غير صحيحة ، وتتناقض ومبدأ ربط مشاريع العدو واعتبارها حلقات مكملة لبعضها البعض وصولا الى اهدافه التوسعية والتهويدية اذ لا يجوز ان نرفض مشروع الادارة المحلية الصهيوني ، ونقبل بانتخابات البلديات تحت مظلة العدو والتي تأتي ضمن سياق التسوية وخطواتها العملية وتروج لها سلطات الاحتلال ممثلة بوزارة دفاعها .

٢ ـ مبدأ القبول ، ودعوة الجماهير الى خوض تجربة الانتخابات في ظل حراب الاحتلال وقوانينه ـ قضية مرفوضة من جذورها وطنيا ، وتقدم للعدو